



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

زاد سید احمد خانی

۱۳۸۲

U-90Vf

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه حاشیه عالم
مؤلف آیت الله العظمی (محمد باقر محمد علی)
شماره ثبت کتاب ۸۵۵۱۰
۱۱۹۸۲

۹۲۴۴

۹۲۴۴

۹۲۴۴

۹۲۴۴

نعلی فرست شد
۲۴۴

سید محمد

فانما اطلعت على اوان منها
فانما عو
الاغاض

[illegible]

المقدمة للبحث بعد الدليل والمعرفة في المحقق بانه ليس ازيد منه عند ترجمته وان يحصل العلم بالحال كذا
ويكون بعد ذلك الاصل براءة الذمة بالمعنى المذكور وكذا الحال في اثناء التحصيل فان قلت اصيب الرسول والامة
ورودهم الاصل براءة ذمتهم قلت لا تتفاوت بيننا وبينهم في كونهم عالمين بالتحليلات اجمالا وانهم حصلوا معرفة
البحرات المكلف بها على حسب تلك الواب والمالم يتمكنوا به كان الاصل براءة ذمتهم وكذا ما لم يعرفوا انهم مكلفون به بعد تحصيل
القدر الذي عرفوا كذا فيهم به فان الاصل براءة ذمتهم فيه ايضا نعم ان علم ان ما ذكرنا ليس محققا بالواجبات والمعرفة
بل او احدهم ينسب معرفة فائدة جملة منهم في ذلك فلا شك في كونها فائدة فقط لا تترجمه ولا ينفعهم جليسا
بالف ووزنهم الفقه في العلم بغيره في العلم في مال الا فرغ رضاء العاجب الا ان يكون الرضا بشرط كونه مقتضى
صحيحه وانه يتعرف في مال نفسه لانه يتعرف في مال العاصب مع انه لا يقع في الحرامات مشتمل الرضا في عرفه نعم لو افق
ان العلم قد صارت محتملة في جميع شرائط الصحيح يكون صحيحا كالحكم بالصحى انما يشتمل على تحصيل العلم لان باب العلم بالاحكام الشرعية
مستدركا محقق في محله لانه لا بد من اعراض ربحها والاشارة او البقاء او براءة الذمة او الكلام اللغوي واما ما رتب تحققة
او المجازاة في ذلك من الظنون فخاصة بالاشارة اليه في القول به مع ان العلة في الفقهاء مشتمل الاجل على الاجازة المتواترة لا على
معرفة شيئا من المتواترة للبحث في الظنون بحسب الدلالة والقطع بالدلالة غير موجود وعناوين الوجود لا يتكلم فيها
من معرفة قطع بالبرائة لاشتمال في العلم بالاشياء مع معرفة الفقه من غير ان يتكلم كما ذكر في القواعد وواضح ان العلم
منه روى الدين او المكلف يكون معرفة من جهة التقيد والذاتية للحكم بالحق والمعرفة اذا كان الفاضل ورواها والاول
هذا احصا معالقات الجاهل واما عباداته فاما ان يكون عباداته عند جميع الفقهاء او صحيحية عند بعضهم فاست عند
بعضهم استصحى عند بعضه فالحق حصول معرفة فالاول فائدة عند الجميع وان افق كونها صحيحة بحسب الواقع لانا
مكلفون الان بالتحليلات الظاهرة لا الاحكام الواقعية كالحق في محله والمداومة على التحليلات الظاهرة ان افق
عند المجتهد ان الحكم الواقع واما الشائش فليس بها ان يكون فائدة عند الجميع لان الجاهل لم يقبل القائل باليقين وانما
انما يقول بالصحى في العلم فله ولد الذي بالحق والاقبال بالف ودم فقهه وحتم ان يكون صحيح عند القائل بعينه
عند القائل بالحق ولكن لا ينفقه قول القائل بالحق ما لم يقبله او لا وجه للحكم بالصحى وتبرجيه على الف وعند القائل
بالف ومع عدم التقيد اتمه واما ان التقيد لا بد ان يكون تقيد المجتهد للحكم لا الميت فقدم الكلام فيه واما
الثالثة فالوقوف من الف واديع لان المداومة الفقه على الظنون كما عرفت والظن ليس بغير ما لم يكن عليه دليل
مستمر كالحق في محله وذكر في القواعد الكلام فيه من باب الشك والاجتهاد والاجازة وان العلم في الحقيقة
على اليقين لا الظن لانه في الطريق كالعن شهادة العالين وغيره وليس في ذلك محل نامل احصاء الفقهاء ولا ياتي
ان يصير محققا لاصل الا في الفقه وقد ذكر في القواعد ان الظن الذي ثبت كونه صحيحا في المجتهد والمقلد كحق ذلك
في حقه واليه وروا الاجازة لعل الا بالحق والمعرفة وبخاصة السنة واسأل ذلك واديع وروا الاجازة
الرجوع لا يبرائة عما رواه لا يجوز العمل بالاس والظنون وتقليد المعصوم ثم سوى الفقهاء من تقليد الفقهاء
الحق في تقليد المعصوم ثم لانا يقبله بامر المعصوم وتوجيهه كما ذكر في القواعد وغيره كحق في الكلام ان الحق
هو قول الله وقول المعصوم وليس الا واديع شغل الله الجاهل بغيره فقلت فلا بد من البرائة اليقين بقول الله
لا تتفق اليقين الا بيقين مشد وحصول امثال قوله تعالى طيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
بما نزل من الامر

البصر عدم كونه لشيء لا يشترط حصوله في موضوعه ولا شك في كونه موضوعا لشيء في استعمال اللفظ في اللغة
 لم يكن استعماله في وضع له البتة كما عرفت من ان الموضوع له هو خصوص احد المعاني فاذا استعمل في الجمع لم
 يكون متعلقا بالخصوص كونه استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت وليس استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 المتصورة وليس استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت وليس استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 من علاقات الجواهر فلا يصح خلافها في الباقين من العلاقات الحقيقة والمجازية جميعا بل لا بد من كونها علاقات
 الكل والجزء فقلنا بان الوحدة جزء للموضوع له في اللغة فبذلك استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 لا يجوز مع غيره من المعاني بل كانت كثيرة غاية الكثرة كالعين فان لم يكن استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 سيما وان يكون كل واحد من المعاني كونه الوحدة جزءا له لا يكون في اللغة فيكون كما عرفت
 وجه ان العلاقات المعنوية في المقام قسما على ما ذكرنا من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 من عوارض استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من عوارض استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 في الوحدة بآلة وفي الاشياء من الموضوع له في العوارض من موضوعات المفردات كما عرفت من ان الموضوع
 في بعض اللفظ الواحد من المعاني كونه الوحدة جزءا له لا يكون في اللغة فيكون كما عرفت
 جزاء نعم اذا استعمل في الواحد المتخصص من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 ايضا مثل اطلاق اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 لم يرد شيئا من العمل في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 صحيح في التقدير والتكرار فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 اثنين وما لم يجز اثنين كيف يكون ليس بواحد بل هو اثنين في التكرار والتعدد ولا بد من تحقق معنى الاثنين
 فلا جرم يكون كل واحد منهما باعتبار كونه مسمى وموضوعا له واشتراك في متعدد استكرار اثنين كونه
 المسمى بربوبية فكل واحد منهما يتحقق بل لا شك في تحقق معنى ان القياس في اللغة باطل عند القابل بالقياس
 في الشيء اليقين مع القياس مع الفارق لان العلم في لغة معناه في اللغة فيكون كما عرفت
 التثنية والجمع بل لا اطلاع له مع التثنية وبين اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 الاطلاق واتفق على ان المراد واحد هما والى الوحدة ما تشبه اطرافا وتلكه في بعض الاخر الى اطلاقه في
 عرفت ان مرجع الاطلاق اصل الاستعمال حيث لو سلم قد عرفت عدم وجود العلاقات المعنوية
 في مرجع التقدير في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 بتعدد المفرد او كونه التثنية والجمع بالتثنية الاخر المتعدد في خالقها في الزنوب وكونه
 فيه ما عرفت من ان المراد لو كان نفس الشيء وان كان مع غيره فالامر كما ذكرت وان المراد ذلك المعنى مع
 غيره بان يكون في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 بلا شبهة الا ان استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 ان الوحدة يتبادر في ذهنه ما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت

جزاء مع انه لو كان جزءا لكان الموصوف من هذا الوجه معناه من غير ان يشترط في البتة ولو كان جزءا لكان
 ان يكون له جزءا وهو ما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 وكذا المصنف في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 من عوارض استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 والجمل بالنبذة في البصر والعنى والعلم وان يراد بالمصنف معناه في اللغة فيكون كما عرفت
 والتحقيق عند آية ما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 على ما استدل به المصنف من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 نفس المعنى في الوحدة اما اذ اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 القربى لان المعنى في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 له وان بالفاء في الوحدة لا يصير استعمال اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 له لا مع قيد الوحدة بلا شبهة فان قول يرمى الى انه نفس الحيوان المتخصص في الوحدة في الوجود
 اذ لا يفي عن حقيقة اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 الطلب بعد ان علم الرضا بترك اللفظ وليس هذا معنى اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 ونحوه والواجب بالانحراف من حقيقة اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 ان يكون معنى اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 من موضوعه طلب خصوص اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 كان عالما بالمتنول وانما هو الذي كان عكس ذلك فهو السؤال وان كانت ودين هو الاتساق والانسجام
 ان الطلب فيها ما سهل ويجوز الطلب ان يكون اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 والمصنف في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 وامثال ذلك في العرب وفي الفارسية كسائر لغات واما في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 عالما مع ان كلامه لا يوافق ما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 فمراد المصنف ان حقيقة اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 التزم في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 اخر من علمه بان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 مثل العطف عند طلب الماء والنجس عند طلب النجس المأكول وامثالها والجواب بان معنى اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 قول افعل من دون اطلاع على نفس اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 معلولين بان الموقوفات كسائر لغات واما في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 لكان اللزوم التقييد في العربية خاصة من دون علمية القول المذكور مع ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 عن جعل العطف خصوص القربى واللفظ في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت
 مما يفيد العطف لما سبق من ان الامر لا يقتضي القربى وهذا هو اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت

وكذا حاله في اللغة فيكون كما عرفت من ان اللفظ في اللغة فيكون كما عرفت

حقيقة

مجلس اول
در بیان تاریخ و احوال این شهر

22

الفقر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بالصلوة

خود

24

قصه

میں

والن

اسی

مات

5

البركة

1

21

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

۱۰۰

117

والله اعلم

كاشف أو شدة جارية لرواية متعينة ونحو ذلك فلا شك في إنشاء العرف على المكالمة كذا هو مكنون
 طريقه كما هو مكنون وما ذكره من أن من متضمن المتضمن من تقديم المصلحة على المصلحة الذي يكون مراد
 المرحلات المنصوصة المعبرة عند الفقهاء المستقرين والمتأخرين ثم بعد ذلك يؤول المصلحة كما يتحقق
 يجوز أن يكون كذلك وإن كان في العام والخاص والمطلق والمقيّد وكما هو مكنون فلا يخفى من غير
 وليس الاحتمال البراءة لعدم التكليف حتى ثبت بدليل محكم ولم يحدس ما ذكره كيف على حتمه إن شاء الله
 وإنما إليه راجعون في موت الفقه أو لا والله لا يخرج من التقارض إلا ما نذر غاية النذر في مقام التقارض
 يتوهم وفي علمه ما ذكرنا ولا يقولون في الإجماعات المنقولة بل في غير ذلك من غير ما نذر فلا يكاد يثبت
 حكم فقهائي إلا أن يفتوا في طريقهم ويؤيدوا عليها ومع ذلك لا يوافقون في صحة الفقه المستقرين
 عليهم إلا على قائل أو يوافقون هذا فيقولون لا فرق بين المفهوم والمنطوق في صيرورة شخص
 ومقتضى أو تبيين على المرام العام الذي لم يكسبه على عمومته لما عرفت سابقا وبالجملة العبرة بصيرورة
 قريته على المرام والجمع دليل على عارضة القول بهذا في ثبوت صحة الواحدة من فروعها
 أيعلم أن التقادم شرط بها عام أنه لا يفسد لمعارضه الضعيف وإنما هو من القوى به أو دفع اليد عن القوى
 أقدم الأضعف عليه ترجيح المرجوح على الرجح وهو صحيح عقلا وما هو صحيح عقلا فحقه من الصحة الباقية
 والعدلية والعرفية المحققة مع أنه ورد في الأخبار المتواترة أن من خالف القرآن كفر في نفسه على
 الجدار والطباط وأما لا نقول ما يخالف القرآن قط وانما هو ما ذكرنا من أن ما لم يوافق القرآن
 باطل والتناقض معارضة بما هذا كله مضافا إلى ما لا يخفى من الاختلافات الكثيرة في المكاره فكذا
 ومثنا وتعارضنا على حاله بل الكل يشترط لا الكلي في رسلنا في الاجتهاد والأخبار واشترطنا
 قليل منها فيما سبق وما ذكرنا من عام الكتاب أنه مقطوع بفساده لأن الكتاب قطع منقطع
 منها أيضا ولا دلالة مثل ذلك وإن كانت ظنية إلا أن هذا الظاهر قطع على خلاف عدم جواز الإضافة
 بالجملة وبكيفية لا يطابق والمخاطبة بما يذهب من المخاطبة مع ذلك الخطاب معناه وإرادة الأمر
 الذي لا يذهب منه بل يرفع خلاف ذلك منه وظاهر الخلاف منه في حق الحكم وفاسد قطع
 عقلا ونقلا بالنقل اليقيني وإن ما ذكرنا من جواز الواحد مع ما فيه من القيد والاعتبار والزمج والجدال
 في نفس الجميع نقل الإجماعات من القام على عدمها مضافا إلى الأدلة الأخرى المستندة في ذلك من
 الشيعة الخان العامة لنبو الشريعة ثم بعد ذلك الاختلافات الكثيرة الشديدة في شرايط جنته ثم
 بعد ذلك في كل شرط مثل أن العدالة ما يرى من الملكة أو حسن الظن أو عدم ظهوره في الضيق
 وإنما بل من باب الشهادة أو الجواز أو الغلبة للاجتهاد وتوهمها اجتناب الكبار هم مع المودة
 أيضا وغير ذلك وإن الكبار ما يمتثل بكل شريعة أم لا وعلى الشرايط الكبار ما يمتثل في غير ذلك
 ثم بعد ذلك الاختلافات الرجائية في ثبوت عدالة كل واحد واحد من الرواية مع أن عظيم الشأن

ما في هذه الرواية من كفاية
 ولا يخفى من كونها من كفاية

لا يعلم من المصالح فضل غير غيره ولو نذر ذلك فلا خلاف في السند وأنه سلم في السقط والتميز في الضعيف
 الحال في كفاية الكثرة ولا يوجب في البينة والمصلحة مع جميع الاختلافات السنية والمتينة والدلالة على ذلك
 الاختلافات واقع التقاض وغير ذلك مما لا يحصى من ملاحظة أن مقتضى الأصول وأنها لا يكون لنفس حكمها
 بالمعارض وبالجملة بينهما والفتنة يحصل من الجمع بين الأخبار بينهما وبين غير ذلك الأدلة والمصلحة من الاختلافات
 وحتمها والإطلاع على الحق فليكن بالبرائة والوضوح في المقام الثالث وهو العاقل في معرفة أن المصالح من الدليل القطعي لا
 يفيده اليقين بل هو اليقيني لا يفيده إلا الظاهر مع انجراف الخائصة ويدم الظنية فضلا عن أن يصير قطعية ويحكم
 أن الحق لا كان البينة جاء كمخاسق وغيره تدل على صحة جواز الواحدة بالآخر في قوله لا وجه صير القرآن معارض
 القرآن ويخصه غاية ما في الباب من العام قرآن بالآيات وبغيره أرسطو والبرهان بمقتضى نفس القرآن وبطلان
 كونه محذور ذلك غاية الأمر الخاص من غير تبيين تخصيص العمومات على الوجه الذي قررنا وحضرة صاحبنا
 كونه الخطاب من غير تخصيص مع خصوص الحاضر من فلا بد من بل الجدة في تحقيق مع وجودها في غير ذلك من الاختلافات
 الظاهر فلم يستبعد بلبس باب التكليف والقوى الطنون هو الجبريل لا كماله من غير ما بعد ذلك من
 من القرآن حجية وحضرة ما بعد تحقيق الأدلة الأخرى حجية ومنها الاجماع المنقول من الاجتهاد بل الاجتهاد
 الواقع كما هو على الخبر المتناهي على القطع من حيث تواتر الأخبار بالمعنى كما لا يخفى من مقتضى تضاعف الأحكام
 وأولها ما لم يرتفع الإنكار بالنظر لما ورد في عدم حجية الخبر المختلف للفرق وأنه عرفت ما ذكرنا من أن
 البينة فلا يخفى من المعارض بالشبهة بين الأصحاب في ذلك ما ورد في الأخبار من غير ما يمتنع وطرحه فافهم
 كل ما إذا لم يكن يخدم القرآن عموما وادعى مثل أن يكون عموما استنباطيا ولم يكن لغويا وكذا أن كان خاصة
 الجزئية لم يكن في ذلك الموضوع وربما كان المجتهد في تعيين الصور بين الاحتجاج بالخبر الذي ذكرنا والمصلحة
 أن المجتهد يميز جهة بعد ملاحظة ما استمرنا إليه وحضرة صاحبنا المقام من المقاربات والمقتضى ثم حكم بما
 أو ليس به اجتهد فإما أن يعلم بجهتها لا يخفى أن الأخبار النبوية لم يكن في وجهها عندنا ما
 ختام فيها إلا ما ذكرنا أن الفرق في الحقيقة لا يمتنع في الإنكار كالحاس عرف الله وبطلان المداومة كما
 الأئمة والنسخ لا يوجد زمانا منهم قط لو كان أحد أهم كاستفاد المنع والآخر كما شاع في الكسح
 فيه ما فيه مع أن العلم بالتاريخ لا يقع فيه وأما في الأصول فتدبر في الحق من جهة خصصنا وجها
 يكون ناسيا مقطوعا بفساده بالنسبة للأخبار من فاختصر في المختص كما اتفق عليه في شرايطه كما ذكرنا من
 المتحققين الأشكال فربما كان في العام ربما يكون شخص واحد أو في الخاص شخص واحد بل ربما كان
 من جهة صاحبنا الباقيات والثابتة من جهة صاحب الرضا على بل ومن بعدهم الأئمة فليكن في الخاص
 بدينا وأما قبل حضور وقت العمل بل صورة العكس اليقيني من عدم العلم بالمطلوع أو
 العلم على الخاص إذا لو كان مطلقا كان بروية كالأدلة العلم بل الروايات الواحدة لها البصيرة
 شكل الأمر بالنسبة لأنه يروى الخاص من مضمون أو بطلان من التقاض مورد للاشكال ولو لم يكن

كلما والاكتفاء في حقش بعد برة الخاص والعالم بل كل مورد البيان تحقيق الاشكال المذكور وحصل الاشكال
اختلاف الاحكام المذكورين كما هو اوضح من انما يكون احدهم مكلفا بوجوب شيء والاخر باستحبابه او بامتناع
ثالث ما يثبت اورا في حقش وحسب بركاته بل شخص واحد وقت كذا او وقت اخر فلهذا يمكن اختلافه
ومثلا الاختلاف ما ان يكونه مخصوصا بوقت ليقض كل واحد منهما كونه على مقتضى ما هو اوضح او اوضح او بامتناع
وبسبب اول الاحكام الواقعية والثاني الاحكام الظاهرية ومثلهما المانع عن الواقعية مثل التقية او موانع
وصول الواقعية وعدم الشعور بها ولو لم يستقر في الوسع والمصلحة بعد حكاية السقفة لم يتكلم الشرح في الاصل
الحق في الحكم فصار المدعى على ما ذكرنا الى الان ومن اسباب الاختلاف في الاختلاف في التقاطع الاختلاف
واختلاف الازمنة والاحوال والقدام الاصول وغير ذلك وربما قالوا بامتناع الامور او الاطلاق الوجوب
وامثال ذلك انما لا يضر ضرورة من الدين او المذهب من انهم ربما يفتون في التقييد والاختلاف
وغير ذلك مما هو الحال الان فتكلم بكلمة الا انه لا يخلو الايام او حصول الشبهة والاختلاف في الغرض وكذا
الغرض كما هو الحال في اشكال زماننا ومثلهما ذكرنا من الضرورة القرائن الحاسية والدينية
اجما فانظر ما ذكرنا من انه في المسائل الفقهية دون فاعل كما هو طريقه في تخصيص البيان لان
مكالمات الله طريقا بطريق المكالمات الواقعية فانهم يمتنع على تخصيص في العبادات والتقية في المكالمات
والوجوب في الفعل والامتناع في المطهر يرجع الى الامور فالمقضية تخصر كما يستوفى به المصنف مع ذلك فيمكن
خصوص المقضية في قول وهو جرح حيث ينبغي احتسابه في حق لا فاعل ما فاعل مع عدم تميزه من حيث
تخصيص العبادات كما هو من كل وقت ان الحكم في حيث هو جميع ليس هو حقيقة بل هو ترتيب ولا يربط على
وجوبه وجبته رغم فاعل في حيث هو جرحه كونه جرحا لا في حيث هو جرحه فاعل في حيث هو جرحه فاعل في حيث هو جرحه
قد عرفت عدم ما في الشبهة في احاد وبنينا وعدم حاجتنا الى ما رواه العامة في الزوال ثم وكذا عدم ما في الشبهة
بالنسبة الى القرآن لعدم تحقق الاختلاف فيه مطا او بما عده من فاعل وبالحكمة في تحقيق المقام وجميع مقاييس
الحكم في حال حفظ اما الفعول اما المقدرة بالقرينة فاعل وادخل من جهة القرينة فافعل الشبهة في مقام
بيان الوجوب في قول الله او المستحب في قول الله او المستحب في قول الله او المستحب في قول الله او المستحب في قول الله
الصلوات والقرينة والوضوء او نحوها مما هو توقيف كالعبادات ولم يثبت ما يثبت في القول كذا في ضرورة
بعد الحمد والتسليم ونحوها مما لم يعسم حاله من الاجماع لو دسل في افروقه او تحقق في الشرح في فاعل
فيه الوجوب كما هو المعروف في الفقهاء فيوقف البراءة اليقينية عليه ولزم تخصيصها لفد البراءة الا
والفكر في الاستدلال الدليل اليقينية والقول في صلواتها كما رايت في اصول واحد او غير ذلك كما لان
الاصول في الفروض الوجوب والمستحب او ارب عارضه وليس كونه الفرضية وتحققها منها فلا يقدرا
للفرضية والراجح في النظر في احاد في مقام بيانها هو كونها في مقام بيانها او كان ان يرد في جميع اوقات
زمانه عند انبثاقه بملك القرينة لا يترك ذلك الفعل في مقام بيانها ولا يبعد منه الزك لانه وقت

في ينقل

والمقتضى منه تركه في وقت انبثاقه بملك القرينة من انبثاقه بملك القرينة من انبثاقه بملك القرينة من انبثاقه بملك القرينة
لا يوجب سجنه لانه الوجوب ويجوز وجوبه في وقت انبثاقه بملك القرينة من انبثاقه بملك القرينة من انبثاقه بملك القرينة
في مقام استدلال وجبات الوضوء كما لا يسلطه عن وضوء الرسول في وقت ذلك ومع ذلك ربما صدر في مقام بيان
ذلك امر بتركه في وجوبه ما يثبت الوضوء فهو خارج بلا شبهة كما انه ربما صدر في ذلك المقام ما يقطع به قوله
ما يثبت الفرض فهو ايضا مقطوع به واما ان الحكم للامر من اورا في وقت واحد منهما فالحق الوجوب ايضا لما ذكرنا الا
ان يثبت جرحه في الظاهر والرجحان فيه فهو ايضا معلوم واما ما حمل الشرح على كفاية الحكم فليس في حكمه
لغوا في مقامه فاعلمه ذلك في وقت الاستدلال وادخل في نفسه مثل ذلك في وقت واحد منهما فالحق الوجوب ايضا لما ذكرنا الا
الاستدلال ما لا النبوة بخصوصها وقيل المتابعة به فاعل ما في حق الفرض ففصل في وجوب الوجوب ربما لا
يكون متابعه بل كونه في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
كعدم ثبوت التكليف والاصول عده وقيل ما رجحان لاحتمال الوجوب فيقتصر الاحتياط على وقت واحد
فان قيل فاقبول الحكم فاعل ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
الوجوب في السكوت كما هو مذهبنا واحتمال كونه في خصائص الزمان ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
والثابت في كونه في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
جدا اذا ثبت كونه في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
وكذا في غير العبادات للباب ووجه السبب في القاس واصالة عدم التقدير في الاصلوة الا بطريق
اثبت ايضا ثبوت الحقيقة في الشريعة في زمان الصادقين ع ووجه السبب في القاس واصالة عدم التقدير في الاصلوة الا بطريق
عنه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
الغرض في تعيين الشرع الذي صار معنى حقيقة في اصطلاح المشرقة واما اذا لم يوجد معنى
شريع في اصطلاح حقيقة عند المشرقة في الامر في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
الحقيقة عند المشرقة في حق القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
بان ان العبادات حق في حق الامر في الصحيح يتعين تقدير الحق في الحكم لا في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
المجازات واما انه من تحقق حقيقة شرعية او عرفية في قول كذا الاكاذ او لا في الاكاذ في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
وعدم تحقق حقيقة شرعية او عرفية في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
المفرد في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
او المفرد في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
الش في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
من اختلاف الفقيه والفقيه في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
بجاء الاخرى سيما بانحو ذلك في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض
سور العرف العام من جهة تعارف استعماله في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض لانه ما في حق الفرض

في ينقل

الحسين عا كانوا امرئ عظم فخره غير الشيعة مثل سعيد بن المسيب وكنه احمى باب الحسنيين على من علم بغيره من زمان قريب
 ايضاً بن داود بن زان القصة ايضا ان قال ان الان لا يمكن ان تصدق على الظاهر بل انما هي سائر الامم من انهم
 ما كانوا يعرفونهم انما كانوا يعرفونهم على المظهر فالظاهر ان هو الصادق عا المبالغة والافتقار الى ما هو حقيقته
 بنات سلاطين الا فرغوا من ذلك في المصنف حيث استلزم الاسلام او سبغ كذا لا يمكنه البداية لا الحق وحقيقته انما هي
 ما قالوا بانها واقعة او خطي مثلاً لا يمكن ان تصدق على المصنف لان الامم يعرفون الشيعة بالمال والامانة وبنات سلاطين
 لذلك ان الظاهر من انهم يعرفونهم على المظهر من المصنف من انهم يعرفونهم على المظهر من المصنف من انهم يعرفونهم
 ثم مات ولم يبلغ الامم اليه حتى يتم اليه في المصنف من انهم يعرفونهم على المظهر من المصنف من انهم يعرفونهم
 الواسطة الجاهل الذين ليس لهم الملكة التي تفرق بين الناس وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ان صدر منهم ما ينافي العدالة فيكون سرياً ولا يرضون ببقاء على هذه الحالة فيكون سرياً ولا يرضون ببقاء على هذه الحالة
 العدالة والتوبة في قرب من الزمان ومعلوم ان انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الجاهل الذين ليس لهم الملكة التي تفرق بين الناس وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 كما هو عليه في سببها الفاداة هذه التي على الشرط انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الواحد ايضا لا يظنها بغيره ولا الشرط ولا هو جامع انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الا قوله ان انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 فيكون مقتضى ما لا يبرهنه فيكون التدرج في سائر الامم في الشيعة بلا شبهة ولما كان العلم ما ذكره في الامم
 في غير الواحد من الامم في كل علم على عدم جواز العلم به وبقية من قبل ان لا يكون مقتضى ما لا يبرهنه فيكون التدرج في سائر الامم
 على حقيقة كما هو المفروض في العلم على اعتبار كل شرط من شروطها هو انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 بالجملة لا يخص للمصنف انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 لك ان المادور الفقيه هو المادور في خصوص المادور في خصوص المادور في خصوص المادور في خصوص المادور في خصوص المادور
 من غير الامم كما هو المفروض في العلم على اعتبار كل شرط من شروطها هو انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 بل ومما هو انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ونسائل وان قلنا ان المادور في خصوص المادور في خصوص المادور في خصوص المادور في خصوص المادور في خصوص المادور
 اطلاعنا انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 وقد عرفت ان العلم انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 المشهور هو حسن الظن من جهة حقيقة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ما وادرك من غير انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 من كبرياء الفقه والدين والاشياء التي لا يمكن انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 حرم ذلك من كمال واما حكم المصنف على انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 وتصبر انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي

من الخارج

وامثال ذلك ما يرويه الصدوق في المصنف من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 عدم حديث ولا خصوص من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 لها على جميع ما ذكرناه وسبق القول المبني في المصنف من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 لم يكن الا انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ملاحظة ما وردت في المصنف من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 العدالة ما ذكرناه في المصنف من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 فيه مصداق ما عرفت انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 في امور احكام من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 فان الملكة ليست واحدة بل هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 العجب ومما عرفت انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 التي العباد فيكون بها الاخر بعد الجاهل والارضا بعد الجاهل ومع هذا انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 المحلات بل من الملكة بالبدية بل كبر في الانقياد فيشتق من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ملاحظة الفقه والبيدات والاشياء بل على حقيقة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 في الامم مستندة من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 لقوله لم يفرق المومنين والاشياء فيكون انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 وحجته ما عرفت انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ان ياتى بانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الرابع انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 اليه مصداق ما عرفت انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 من الدين والبيدات من المذهب والاشياء من البيدات والمركبة من البيدات والاشياء من البيدات
 وكذا انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الطعن في انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 بثبوت العدالة من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 راس المعدل عدم ثبوت الفقه والبيدات والاشياء من البيدات والمركبة من البيدات والاشياء من البيدات
 عدم الفقه وعدم الفقه وعدم الفقه وعدم الفقه وعدم الفقه وعدم الفقه وعدم الفقه وعدم الفقه
 ونحوه وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 تصحيحهم من انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي

الاشياء

جغتی

[illegible]

فأصبح الغيب للار

باب العلم بالنسبة اليه لا يمكن حصوله لانه العلم بجميع المتبنيات والمعادراك وهذا المقتضى
 فانه يبدل جهده واستغراقه وسعه لم يحصل له لا في الحقيقة ولا في الوجود والواقع
 علمت ان العلم هو العلم الاقوى والاحسن ولا ريب ان العلم احاطة بجميع المعادراك ولم يحصل له العلم
 يحصل العلم الاقوى والاحسن فلا يجوز العلم بالعلم الضعيف مع امکان الاقوى لانه لا يتحقق
 المبرج على الراجح عقلا وشرعا ولا ريب ان العلم بتبطل العلم الضعيف من العلم به العلم
 الضعيف فانه ما حصل للتجسس العلم بوجوده والتفكير في حقه دون فهمه المانع للمعاني
 المتوقفة على الاطلاع بجميع المتبادر لا لا يتفكر في ان قلنا ان المطلق والمقترن قد استويا
 في حصول العلم لكل منهما فالموجب لا يتقدم على الاول دون الثاني فقلت ان الموجب
 لا اعتبار ليس هو العلم من حيث هو من حصوله للتجسس اعتبارا بل المتوجب
 العلم الاول فهو تقدم دون الثاني فقلت ان العلم هو العلم بالعلم لا العلم
 المشتبه والذات والفرق وقوف المتجسس على ذلك جردا وافتحالا وجوده او اوردته من حيث
 بان احاطته بالكل وسامع السابق للمطلوبين واحدا بعد واحد على علمه بغيره او اورد
 بغيره العلم المتأخر بالعلم لولم يقف به بالعدم فالنسبة مما لا يتصور على هذه القرب فقلت
 ان العلم من حيث هو تلك ثبوت النسبة له المطلق في نفسه او اوردته وهو سببه الاجتهاد او
 المتأخر حصول العلم بالعلم والتقليد وهو خلاف الاجماع والمعمود منهم مع العلم
 ايراد المطلق وعدم وجدانه لا دليل على عدم الوجود في مثل ذلك بل انكره ترك الاول
 المتأخر وقوف بعض على علم يقف عليه غيره غير عزيز لولم يقف انما علمه بغيره ذلك
 متبع ومنه يتبين خروج المتجسس من التعريف بعد ائتمار العلم فيه ولو قلنا بامارة بعض
 من الاحكام لعدم حصول العلم للمتجسس وان بلغ ما بلغ وعدم انتفاء العلم ببعض
 الاحكام على ما ذكرنا من الاجتهاد والمطلق ولذلك قال المصنف في المحل القول بعدم

العلم



باب العلم بالنسبة اليه لا يمكن حصوله لانه العلم بجميع المتبنيات والمعادراك وهذا المقتضى
 فانه يبدل جهده واستغراقه وسعه لم يحصل له لا في الحقيقة ولا في الوجود والواقع
 علمت ان العلم هو العلم الاقوى والاحسن ولا ريب ان العلم احاطة بجميع المعادراك ولم يحصل له العلم
 يحصل العلم الاقوى والاحسن فلا يجوز العلم بالعلم الضعيف مع امکان الاقوى لانه لا يتحقق
 المبرج على الراجح عقلا وشرعا ولا ريب ان العلم بتبطل العلم الضعيف من العلم به العلم
 الضعيف فانه ما حصل للتجسس العلم بوجوده والتفكير في حقه دون فهمه المانع للمعاني
 المتوقفة على الاطلاع بجميع المتبادر لا لا يتفكر في ان قلنا ان المطلق والمقترن قد استويا
 في حصول العلم لكل منهما فالموجب لا يتقدم على الاول دون الثاني فقلت ان الموجب
 لا اعتبار ليس هو العلم من حيث هو من حصوله للتجسس اعتبارا بل المتوجب
 العلم الاول فهو تقدم دون الثاني فقلت ان العلم هو العلم بالعلم لا العلم
 المشتبه والذات والفرق وقوف المتجسس على ذلك جردا وافتحالا وجوده او اوردته من حيث
 بان احاطته بالكل وسامع السابق للمطلوبين واحدا بعد واحد على علمه بغيره او اورد
 بغيره العلم المتأخر بالعلم لولم يقف به بالعدم فالنسبة مما لا يتصور على هذه القرب فقلت
 ان العلم من حيث هو تلك ثبوت النسبة له المطلق في نفسه او اوردته وهو سببه الاجتهاد او
 المتأخر حصول العلم بالعلم والتقليد وهو خلاف الاجماع والمعمود منهم مع العلم
 ايراد المطلق وعدم وجدانه لا دليل على عدم الوجود في مثل ذلك بل انكره ترك الاول
 المتأخر وقوف بعض على علم يقف عليه غيره غير عزيز لولم يقف انما علمه بغيره ذلك
 متبع ومنه يتبين خروج المتجسس من التعريف بعد ائتمار العلم فيه ولو قلنا بامارة بعض
 من الاحكام لعدم حصول العلم للمتجسس وان بلغ ما بلغ وعدم انتفاء العلم ببعض
 الاحكام على ما ذكرنا من الاجتهاد والمطلق ولذلك قال المصنف في المحل القول بعدم

صفر

حكم الله في الواقع بالنظر الى قدره وادراكه الجتهه في موضوع واحد ولا يغير الحكم غير هذا بل يثبت
 هذه بالتفكير على غير هذا اختلاف الحكم في بعض الاشياء ان من الملية عند الضرورة حكم الله
 قطعاً وادراكاً ان حرمتها يدور بها كذا وكذا ان المكلف في الصلوة عند التيقن خلاف
 ما هو عند عدمها ان حكمها اذا اقيم ما يقيناً وكذا كبر وحيث هذا فلا يمكن ان ينزل ان حكم
 الصلوة المحصورة الضرورة خلاف الحكم الواقع بل نقول ان كلاماً وادراكاً ان حكم الله في الواقع
 بمنزلة ذلك ان حرمة العمل بالنظر في حقيقة الحال الاحتياط دون الضرورة لمستنداً قطعاً
 في المقام فيكون العمل بالنظر حكماً واقعياً في الحرمة والاباحة كما ان ايقار العرش واليد
 في الصلوة حكم واقعياً وان كان نصياً يجوز فيه التخلف لان لا يمتنع بالحكم الشرع الاخطاب بشيء
 بالافتقار او الخبرية كما تقدم وحقق القول بان النظر الى الحكم الواقع في حقيقة الامر ان
 ظاهر الوجه لا نقول ان الامانة والعترة لما قالوا بالجلوس والقيام العقليين وان فعلوا
 بالافضل الصحيح لما يلزم العترة الزموا بان ما يتعلق بفعل المكلف لا بد وان لا يخرج
 الواقع من ان يكون ربه حسن بالاحسان حسن الصدق النافذ هو بعض حسن الكذب النافذ
 جنة في كل كفة فيضها اولاً ولذا ذلك وهو المباح كالاستحلال في كل حال والافضل
 بآثاره ومع ذلك يستحيل عليه ان يمتنع بالحكم العقل للزوم الصريح كالامر بالخير
 النهي عن الحسن فيلزم من ذلك ان يكون سبحانه كما في كل شيء باليقين الغرض الصريح
 يستعمل ما ذكره العقل وذلك ايضا في استرات الاخبار عن الله الاطمار حتى وادراكه
 يدع سبحانه حكم شئ اصلاً ولو ارش الفاضل مطابقاً لقوله لا ولا رطب ولا يابس الاية
 في جميع المكلفات العمل بذلك الحكم الواقع المعين عنده ثم وحيث لم يكن منه تفكير
 ان ربح النظر المفيد للضرورة وان جاز التخلف فيكون بالنظر الى الحكم الواقع في حقيقة
 حاله ما مر واما الصواب ان كان الحسن واليقين والاطمئنان العقل بالافضل الصريح فيلزم
 حكماً واقضاً وقالوا انه لا حكم سبحانه في الواقع وانما يتبع ويتبع بنظر المحمدين وبما
 الفرق بالافضل والتفصيل الكلام مقام آخر لو عرفت نظامه والاعمال في حقه فله عقله في
 حقيقة الحال اقول ليس تعرض كيف تفعل المعصية في حقيقة ذلك حيث جرت احوال
 الدليل الرابع المقتضى للقطع بحجية المحمدين وادراكه الى القطع بالحرمة وكيف عقل عا

هذه في بحث الحق المتعبر به بان وجه الجتهه المطلق ليس له الطرح من حيث هو بل له من حيث هو
 في النظر بل وجهه لا العلم بل له الامعاء وفضاء الضرورة وكذا ما يستفاد من الحق في
 يحكم بغيره الجتهه في موضوع بعض الان على الجتهه بالجمع الفقه في الطريق والحق ما يعلم من حيث
 ان ربح اوجب عليه العمل بغيره قطعاً فيكون مقتضى ان الحكم للمطلوب حكم الله في الواقع
 المعينة هو النظر من حيث هو فالحق في التخصيص من الدور والتمسك بما عرفت فان قلت كل ذلك لا يرتفع
 او وجوب الاية او بالنظر على غيره بل على المسجلين وكما كيف يكون التخصيص من الحق والذكر في كلامهم
 استقامة الباب على ما ذهب اليه فيقول ولا نقول به قلت الفارق هو انما يخص الحكم الواقع المعين
 ونحوه بتفصيل العلم به فادراكه على العلم بعينه في النظر الاقوى فالاقوى والاحسن فالاحسن في الحكم
 الواقع المعين في اعتبارنا النظر انما يكون حيث كشفه الواقع فان صاخره في العلم والادراك
 ووجب على صاحبه العمل به وكان النظر الاول خطأ بغير ظهور عدم كونه حكم الله ثم وكل ذلك القول
 لانهم لا يقرولون بالحكم الواقع المعين ولا يعتبرون النظر من حيث الكشف عن الواقع في الادراك
 حكم الله الواقع بل يبدلون حكم نفس المثلون بدليل فيكون الحكم تابعاً لغيره لا يستوعبها كما
 به وادراكه يكون بالنظر وهو واضح وبما تقدم فليس وجوب العمل بالنظر ليس من حيث ان النظر في الموضوع
 منه الله والحكم اقل والاعقاب فيكون حكم الله في الواقع ذلك لا يفرق عن العلم بوجوب العمل في كل شيء
 الحكم الواحد للعين والذات وانظر النظر انظر النظر في كل الرشد الى ذلك والتفصيل في النظر في الحكم الواقع
 وجب العمل بالافضل وينظر الاول ويكون في الثانيين فافضل الواقع مع ذلك الحكم الواقع انما يعلم ان لو عرفت
 بان الحكم للمطلوب حكم من قبل وجوب العمل به من حيث يتعلق النظر به جواز العمل في كل شيء في الواقع
 واعتباره واشتراك ذلك كبره من ان وجوب العمل في الحسن على الباطن الواقعي في البديهة ولذا
 يقتضيه مستعمل كما فيكون هذا الوجوب الثابت بالبديهة على ما ذكره فيم قبل الله
 بوجوبه على مع احوال وطرق المثلون والاعمال والموت والحيض والحول في كل الاطراف بالبرهان
 بالبديهة لان بديهته وجوباً يقتضيه علميتها لا طينتها فلم يكن الوجوب البديهي الا وجوب الصلوة قطعاً
 المترتب على علمها على التكليف ومع علمه عرض للمانع في اثناء الصلوة علم ان الوجوب لم يكن
 في حقيقته لان العلم بالاجور التخلف فيه لانه اعتقاده ومطابقين للواقع والواقع لا يتخلف فلم يكن

بما

الحكم

حجة بقرينة تكون حقايق شرعية فيها فلو كانت الحقيقة من المشرقة بهذا الما يكون غير وضع الشريعة
 الشارع استعملها فيها بطريق الجواز بمقتضى القرينة وجبره ورتبها حقايق عند المشرقة انما هو واسطة
 غلبة استعمالها في المعنى المذكورة فلو كان حقيقة شرعية خاصة كالحق في القادر المبكر بالحق في حق
 السنة ان كان لا بد من حقيقة شرعية فهو باق على مقامه اللغوي والزيادة شرطا لا اعتبارا في شرح مثلا
 الصلوة بمقتضى الدعاء وكسوع والسجود والتمشيد وغير ذلك من الزوائد شرطا لا اعتبارا له وانما هو في
 بعض النسخ فيكون ما زاد على الفعل المعلوم شرائط الصحة بحسب الشرع مثل الترتيب وغيره ففصل
 مثل المعلق في سنة اذ هو واقف على كماله في المعنى اللغوي او الوضوفا او في شرح الله تبارك وتعالى
 وكذا في الجمل شرابط الصحة بحسب الشرع لانه داخل في ما كان اذ كان له فعل فانه في حق المعنى
 الزوائد وانما هو في معنى كماله في المعنى اللغوي او الوضوفا او في شرح الله تبارك وتعالى
 الصلوة بعد ما ثبت ولزم ثبت الفقه على الله او الوضوفا او في شرح الله تبارك وتعالى
 مواضع المعاملات ولكل يعمل القاضى على حجة الجبابة ووضوح اذن وغير ذلك بان يكون على الفعل اللغوي
 والوضوفا الصلوة على جود الدعاء والاذان على جود الاعلام وغير ذلك حشر ثبت شرابط الصحة فلم يثبت في
 عدمه وفي مثل الصلوة والاذان في غاية الوضوح وانما على الجبابة فكل انما على القول بالثبوت
 الحقيقة الشرعية اما على القول بعدمه فوجود القرينة الصارفة في المعنى اللغوي المعينة للمعنى الجبابة بشرط
 بحجة عليه لان نزاعهم ليس الا انه حقيقة في اصطلاح الشارع او في تركه كيف كان هو موجود في معاني المعنى
 ثبتت ان من استقرأ كلام الشارع ولا يلاحظ على المعنى والى حصل ان الحقيقة الشرعية في المعنى المستحدث
 من الشرع المعلوم اجمالا لا يقينية واجماعية واما رات الحقيقة من التبدل وعدم حجة السبب وغيرهما حقيقة
 فيها ولا شك في انه من مظاهر النسخ والوضوفا سواء كان حقيقة شرعية ام لا بل هو من جود اللفظ او بانما
 القرينة فزبره وانما هو العلم قوله رتبه ورتبه استعمال الحق في القول انما هو بانما لا وادام يقينية
 الصلوة يقينية ان الجبليس لم يلقى لك المحصورة لان الساركة كشر من واجباته في الما يكون
 حجة صحيحة اذ لم يلقى بانما هو خلاف الصلوة فانما هو اسم للافعال والافعال في حقها انما هو بانما
 بالصلوة وبما هو صلوة ففهم ان الحق داخل في صفة حقيقة بل ان يكون الوجه في حق التبدل والفقير
 في العادة تدرج قوله وادخل في المعنى ان عدة حجة التبدل من الاستدعاء وهو الظاهر
 من الجبابة وانما هو في حق رتبه والمقصود من بعض قوله واقطع اليقينة القول باليقين ان القطع
 الاول غير من هذا القطع ولا يتم لان مقتضى كونها منى والاسم سبب من الحقيقة والوضوفا في حقها

1921

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

البرهان بوجه آخر على كون الاسم موضوعا للغة لمعينين احدهما هو المضاف كانه اسما والآخر هو صاحب الجنبه
كانه كثر من الناس ويكون كل واحد منهما اسما حتى يصح الاشتراك للفعل وهو ثم لان اسما وانما ثبت فيه الفعل
كما هو الظاهر وكما هو الاصل وعلى الثاني فنحل على القول بوجود المضاف كانه مضاف الى كثر من الناس وذكرنا في الفصول
مقتضى عليه قال سبيخضع وانصب بين عين سبعة فانه قد كملت جملة ما لا يحل قوله ثم واخيرا الساب كانه
اسما فلو لم يكن اسما لم يكن المضاف ذكرنا كان اسما او غير ما فكر المراد من اسما المضاف جملة على الحقيقة والمضاف كانه
او اورد بانظر الى ما مر من الاشياء والاشياء والحدود فلا يكون في هذا نظير لاشياء كانه مضاف الى كثر من الناس
اللعين وضع الجنبه مسبوقة لاد المضاف كانه اسما وصحاح المشتبه قلت ذكره برهان وقدر كونه حقيقة في بعض
آخر فوضع المضاف انيس من اسم الله الاصل فصار هذا المعنى الحقيقي ولذا يذكر ان المعنى المجازي من ان المضاف
المشتبه احد ما بين غيره وذكر رسم الحقيقة والاداء المجازي بعد تقديمه على اللفظ بالاسم او الوضع ومنه ما قد ذكرنا
المعنى المشبهة في كتب اللغة كانه المخصوص بعد ذكر رسم اللفظ على كونه اسم وانما ثبت فيه الفعل
كونه اسما وكما يكون وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
انظر وعلى الاول في بيان على تقديم العرف على اللغة كون اللفظ بالاسم هو وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
المضاف ليس بضمير وكما يمكن ان يستعمل اللفظ الحقيقي والمجازي والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء
شعره جانا على القول بوجه فرض علم على ذلك كما يتردد في بعض فلو لم يكن المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
القول في الحقيقة على القول بوجه فرض علم على ذلك كما يتردد في بعض فلو لم يكن المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
كما ثبت ان قولنا علم على ذلك انما يستعمل في اللفظ بالاسم هو وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
وهو غير ذلك لان وضعه في المضاف ليس بضمير وكما يمكن ان يستعمل اللفظ الحقيقي والمجازي والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء
بحسب الغالب الجواب والحق في هذا الموضع ان اللفظ بالاسم هو وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
ولم يرد فيكون بطلان هذا كثر من الناس في بعض بل يمكن ان يتردد في بعض فلو لم يكن المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
استعمال المشتبه في معناه التي في اللغة والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء
بوضوح في هذا الموضع وليس الغرض من ذلك جدا لان الصلوة لم تضع في اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة
تقدم على الصلوة المتعلقه بالاداء على اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة فانه في اللغة
ليس ما ذكرنا في اصل الوضع على اللفظ بالاسم هو وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
او الموضع احد فان اردنا استعمال بعض القول على سبيل من وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
المفرد لم يغير وانما ان اللفظ بالاسم هو وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
على هذا القول لان ما ذكرنا في اصل الوضع على اللفظ بالاسم هو وضعه في المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
اول ما ذكرنا في العامة الذين لا يعرفون الصلوة وتوهم من لا يعرفون الصلوة وتوهم من لا يعرفون الصلوة وتوهم من لا يعرفون الصلوة
مرجع وعدم فهم الصلوة بوجه اخر من الافاد في الجواب على ما قد مضى معين فلو لم يكن المضاف على سبيل من وضعه في المضاف
الوضع او هو لم يوضحه الا باللفظ واللفظ في بعض الموضع في بعض الموضع في بعض الموضع في بعض الموضع في بعض الموضع
جدا مع ما قد مضى من عدم جواز المضاف الى غيره من القول في الحقيقة والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء والاداء
واحد المعنى وقت والى كذا في اللغة الذين لا يعرفون الصلوة وتوهم من لا يعرفون الصلوة وتوهم من لا يعرفون الصلوة وتوهم من لا يعرفون الصلوة

عزیز

27

سید علی

يزعمون بانهم يتفقون هنا ان المستفاد من كلام بعض اهل اللغة دلالة الامر على الزمان لما فيه حيث انهم قسموا
 الدلالة على الزمان لثلاثة ما في مستقبل الامر ودلالة الاليتين على الزمان ظاهرة فكذلك الثالث وجه فلا يخص
 القول بدلالة الامر على الفور لغة وفاقا للشيخ به واولا على السليم ان ذلك راجع لاستعمال القدم للغة على
 العرف مع التعارض لان في المعلوم ان الامر في العرف لا يفيد الاطلاق للمناسبة من غير دلالة على المرة والتكرار
 والفور والترادف في قدم العرف وهو الحق فهو في سعة ووجه قدم اللغة حال بالفور ان صح وانما استدلنا
 الدلالة على الزمان فلا نسلم الدلالة على الفور لانه ان يكون متعلق الزمان هو الاطلاق بمجرى الامر بدل على الطبع
 في الزمان الحاضر ان الطبع الامر واقع في الحال لان المقصود في وقوع المطالب في الحال منتهى ما في
 وجه فلا يكون في اللغة والماسور به فور ولا تراخي ومع الاحتياط لا يمكن الحكم بالتعارض سيما والاصل في الحال
 العرف واللغة الا ان يثبت التعارض ولم يثبت من ذلك تدبر وايضا فليس من وجه حقيقة النجاة بيان المعنى
 اللغوي وليس علم المتوفى ذلك بل هو مسمى لبيان الاختلاف العارض للكلمة والكلام من حيث
 الاعراب كما يعلم من غير ضرورة كيف هو بالجملة فكل كلمة بمعنى الاسم لشمول العرف والنجو والمضمر والبيان
 وما ينشأ من معاني الالفاظ كما قاموس والصحة وكما هو الكل منقول عن اهل اللغة الا ان لكل منها جملة
 هو جهة من تلك الجهة فالحق في معاني الالفاظ غير اللغة بالغة الاختصاص وهو المذكور اذ ليس نكتب اللغة فذكر الا
 تنسب الى الكلام عند المتكلمين هو ما تركب من كلمتين بالاسناد والكلمة لفظ وضع لمن مقرر وقدر حواشي الكلام
 البطلان المصنوعة ان الكلمة الواحدة كلام يقع لغة ومنه اسم الشبهة في الروضة والروضة الربية فلا خطا
 قوله رحمه الله وقال السيد زادة اول لم يقع هذا القول بوجوب التراخي وتعبته كالفور بل المنقول هنا اقول في
 الفور والمهية والاشتراك وذلك لان وجوب التراخي وتفسيره لعدم لوجود الشبهة اذ الواجب فيها اما
 فوري او موسع لان زمان الفعل اما ليسوا فمت اذ يزعمون عليه وانما من مع الموسع وكل منهما يتقسم في وقت
 وغيره والشيخ المعهود في الموقت هو ما بين زمان الفعل بداية ورواية والفور على خلافه وان كان
 المرجح في استدلنا في العرف بحيث لا يجد عرفا متراجعا الا انه جري الاصل طلاقا في سعة مقابلة للموقت مع
 ان استدلنا بالفور وانما في ليس حقيقة كالزوال والفور في سعة المقابلة لا كزوال الفور في الاستدلال
 كالوسع وانما في سعة وان اتم بان غيره ياتى الكلام فيه واما ما يجب فيه التراخي بالاصل فليس حاصل طارعا
 وانما قد نال بالاصل لاخراج المقيس في اخر الوقت على القول به مسلم او اذ كان العذر من جواز الزوال فيكون ذلك
 لانه انما يكون في خارج وهو خارج زوال العذر واما على الاطلاق فيقول انه موقت باخر الوقت ويكون فوريا
 في حينه فلهذا قدم الواجب الفور في اخر وقت الصلوة وكيفية غيره وما يوجب من الواجبات بل في قول السيد

ناظر

ناظر انهم مع رجاء زوال الفور فيقول الموقت المضيق ووقته لان يتفرق الفور بمقدار زمان الفعل وزمانه فلهذا
 قيل ذلك يمكن فاسد لو فرضا وتقول بعض ذلك كل واحد من زمانه او كلف القول بوجوب التراخي منقول عن كتب
 الاصلين ولا يفتي بعض شيوخ الفقيه وغيره واستدلوا به في الماهية بضمها الامر في الفور والترادف والاشتراك
 الاطلاق على خلاف الاصل فيكون منصوصا لا يفتي في شتره ومثل ان يفتي في الفور بقوله نعم فولي وجبك نظر المحقق
 والفتي في التراخي بقوله نعم فاقضه المشركون واستدلوا به بقوله السقيفة بكل ما جاء في الحرب الا ان واضر عند اهلهم
 ذلك في القول بتعين التراخي سجدوا في السبيل الى ما يذهبون به من عدم فاعلموا وان لم يفتي في هذا القول ولا في سبيل
 عندنا ولا في القول بتعين التراخي في اوله ووجه ترك هذا قولنا في هذا الفيد حل مستند في التمسك وكذا هو الواجب في الماهية
 وتوجيه ان الظهارة وقت موسع وفي بعض الاجيال والا فواضح عليه في تراخي في اخر الوقت فيكون اذ اوجب التراخي
 وتبينه مثل هذا القول او في قولنا بالاشتراك انه لا يفتي في هذا القول فلا يجب في تراخي في وقت غير ذلك وان كان في تراخي
 به فورا يكون واجب ويقصد فيه الوجوب لان الواقع لا يخرج من كون الماسور به فوريا او موسعا في القدرين في قوله فوريا
 بالوجوب لان في الماهية اول وقت الاسكان يكون واجبا وبلدية فاصل الوجوب ثبت في كل وقت فوريته
 وسواء في الوجوب عليه العرف للاصل واما الثانيان في تراخي فبشرط ان يما يتراخي في ان الفور اواخره في وقت الاسكان
 محل يكون انما ويجوز عليه بعد الفيد في الموقت فلا يجب بعد اول وقت الاسكان الا بيسل مستأنف كالفقار فها
 على السيد في التمسك به فيكون الثانيان في تراخي فبشرط ان يما يتراخي في العرف فوريا وهو لم يأت في وقت ولا في سبيل في التراخي
 في خارج الوقت فيكون الثانيان في تراخي فبشرط ان يما يتراخي في اول فلاح في قوله فوريته الاول ان السيد اقول
 لم يقع المصنوع ما هو سبب في هذا الدليل وهو ان الموقت لو حال بعده ثم في القيام فلهذا لا يصحح في تمام سببه
 رفع الامر الاول ونحوه وليس ذلك الا لكون الامر في الفور اذ لو لاه لوجب العمل بمقتضى الامر وهو الفاعل للمعنى
 في زمانه فادامنا فاقا بين واجبين موسعين ولان موسع ومقتضى فحين ان يكون المستحسن يكون الامر في
 فوريته وفي جملة ان زمان واحد فوجب ان يكون التمسك في الحاضر مستحسنا والطلب للعامة معتد وهو ان السيد لو امر
 بشره الا انهم امره في الطلب ثم بشره في الطلب فلهذا في وجوب تراخي اجمع ولو كان للفور مكان مستحسنا وليس
 وجه تجاوب بان فلهذا في الامر الاول ان كان فلهذا في تراخي التمسك اقول في هذا الدليل ان الواجب عليه
 وان يجزئ فيه وقت معين لا يجوز التأخير عنه لانه لو جاز التأخير عنه في جميع الاوقات لخرج الواجب عن وجوبه
 لانه تركه في جميع الاوقات كما هو الغرض في عدم التأخير وحيث اعجز الوقت لا يجوز التأخير عنه فهو الواجب
 اما الفور والتوقيت كالصلوة واخرها سنة الاسكان والاخر غير معتبر في هذا الاصل ذلك الا على الوجه
 ولعلنا نادر فلو كان الثانيان بالماسور به عادية فيقول الاولان والثانيان من غير اعتبار في الامور اذ في جميع

يصف

[illegible]

2012

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

تغییر

[illegible]

خبر العلم من سوي زيد لا نهى كذا الا انهم لم يثبت علم ولا يرد له خبره فيكون باكره ممتنعاً واذا ما لم يرد به ايضاً
 والاصح على ما راجع العرف ونقح استعماله ونزله الوضوح في الوكان التحصيل بالاشتقاق والقول كرم العلماء الازدي فكذا الوكان قال بان
 فصل والاكلام زيدا او بغيره من غير بيان ان التحصيل في الوكان لا يكون التحصيل حكم العلم فتحقق في الوكان فيكون العلم
 به لا يكون في التحصيل الاصل واحد وهو قوله كما عرفت من المثال فلا امر ليجب فيه وهو في مثل الاصح في موضع غير
 البحث على التحصيل كذا الامر بقوله سورة البقرة والامر على السجدة والامر بالصوم والامر في ذلك وقد عرفت
 في الاحكام المماثلة ان طريقة خطابات الشرع طريقة خطاب اهل العرف ولا يرد به سوي ما يظنون وان قلنا بان الاحتجاج في غير محصل
 عقلا فتدبروا فيكم وخصوه من وجه مثل ان يقول انما حصل من قوله في امكان كان ولا تعجب منه اقيم سواء كان في فعل الصلوة
 او في فعلية الزمان المتكبرين والاشارة والسنة قد في ان ذلك عرفت ان يجوز الاحتجاج فيكون العلم بان باقين على حالهما من غير تحصيل
 لانه مقتضى الاصل في الظاهر الاصل في الاطلاق على ما عرفت في العلم في الحقيقة على ما عرفت في الاجتماع والاول في الحقيقة في العرف
 عليه المدار في الآيات والاختيار والاشارة والسنة لان الضمين لم يتجافوا وادخل في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 التكميل في باقية العلم لا يتجافى لم يتجافى على ما عرفت في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 الصواب في ممتنعاً وحاشا وسنة يقولون بعدم الجواز فيكون انما عرفت في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 ويكون جواز التعمير من وجه فلا بد ان يكون احداهما محصلاً في العرف ان كان احداهما في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 المرجحان في ان يكون هو التحصيل لا في الاصل والافراد في الاصل والافراد في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 طرف التعمير من وجه في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 المعلوم ان الصلوة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 ونفس في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 التعمير في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 مع السنة في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 الامر بحيث يكون في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 العقب في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 وحقيقة الامر كما عرفت في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 المردود في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 حقيقة كالان والكان والانه في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 لا في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 ما يتبعه المكلف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 تلك الطبيعة في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 فان حقيقة التعمير في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 والامر في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 من حيث هي في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 تحصيل في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 المعنى في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 ومرد في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف
 وفيه ان ذلك انما يتوجه في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف في العلم في الحقيقة بالجماع والاول في الحقيقة في العرف

20

[illegible]

[illegible]

مجلس
تاریخ
۱۳۰۲

100

1872

١١

卷之四

مستقر

[illegible]

[illegible][illegible]

حكما ومضمونا في شخصين متعينين محل المطلق على المقيد فليس يجوز ان يكون في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 بالاضافة الى الجزاء بالقييد وليس كل جزاء مقيد بل هو مقيد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 في الذنب جزاء في نفسه وهو مقيد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 سلبا او اقرارا في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 سابقا وبالمقيد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 القيد وعدم الجزاء في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 الاطلاق في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 تميزه في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 وفي كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 الذمة من حيث الاحتياط في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 غايته الاحتياط في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 الذمة بالاطلاق في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 وتحقيق الذمة في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 وذلك لان بعين الراهنة في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 للذنب بمراتبه فلا يشترط في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 يكون المتعلق امر او متعلق المطلق في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 فيشترط محل المطلق على المقيد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 المحاسبة الجواب للمش بين القوم هو ان هذا لازم اسم وان تقدم المقيد فانهم يقولون المملوك بالمطلق
 المقيد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 فهو جائز وانما في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 المطلق الى المقيد وهو المقيد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 لا يكون ناقضا في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 الذمة في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 استراح فلهذا في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 المقيد لا ينفك في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 هو في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 بالوضع في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن

المستحيل من الهوان عند اطلاق المانع وضعه للتطبيق ولعل الظاهر ان عدم الوضع لا يفرق الامر من عدم
 متباين ان استعمال الخطاة الفرد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 ريب ان الفرد متباين في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 ويثبت الوضع في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 قولهم التباين في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 هو الفرد وان استعمال المطلق في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 ولا يجمع الجواز في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 المكاتب اسماء اقول برده عليه وجوه من الكلام وعرضه النقض والبراهم الاول ان مقتضى المطلق
 عدم اجزاء ودمته لاحد اجزاء جميع افرادها بل من عدم صحة حق المكاتب اتم التمسك ان مقتضى المطلق
 نقض ودمته على البطلان ومقتضى المقيد في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 يثبت ان يحمل كاشف النفي ولازم ذلك ان يحمل المراجع لا ينفك المكاتب النفي عن المكاتب الحاضر
 لا يظهر اذ كانت ان مفهوم الوصف وان لم يكن حجة الا ان التباين عليه في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 الكافر خاصة وجوز عن غير الكافر بل من جواز في المطلق الرابع ان القواعد من كلام الله لا تتفق
 كانه يحمل المثال من تقييد المطلق واذا جاز من العموم ولا يخفى ان العلم هنا داخل على المنقضي فلهذا
 للاستدراك لا ينفك الكلام عموم المنقضي بل في العموم ويكون حقيقة ومصدق بنفرد في الافراد فلا ينفك
 قصد الاستدراك الحامس ان حمل نفي المقيد على نفي المطلق انما يجب جواز العمل بما اذ يجوز ان يعمل
 بنفي المقيد خاصة في المطلق كما يجوز العمل بنفي فرد المطلق فكل ذلك في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 بنفي المقيد فانه يلزم من الاول نفي صحة حق المكاتب اسماء وبذلك الجواب عن الاول من وجوه الاول ان العمل
 عن حق المكاتب اسماء عن حق فردا منه والمعلوم عرفا منه عدم صحة حق كل فرد منه وجوبه
 لان عن كل فرد منه عن فردا منه ويلزم منه نفي العمل بنفي حق فردا منه وهو المظهر فاذ كان
 بها هو المظهر في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 قلنا جواز منتهى وهو لا يشترط في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 ذاليعين وليس الا انهم جميع الاول لا ينفك من حكم عدم التباين في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 لا تشترط في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 لان معنى النكاح في سباق النفي لا يشترط في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 معناه ان العمل بنفي النفي في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 يتوجه الى ترك الخصية في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن
 فردا ولازم ذلك في كل لغة وان كان جائزا او لم يكن

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

فقد فرغنا من
الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

[illegible]

۱۰۰

of

[illegible]

10

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

۱۵
دوستان من
بارخیزید

[Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, appearing as several horizontal lines of ink.]

